



## رئاسة محاكم منطقة المدينة المنورة محكمة المدينة المنورة العامة

### مثال يحتذى به.. شكلاً ومضموناً

#### مجمع الدوائر الشرعية تحفة معمارية جوار المسجد النبوي على طراز فريد

كتب: مندوب المجلة: حمد ابن خنين

نتواصل معكم من خلال جولتنا في أروقة رئاسة محاكم المدينة المنورة «المحكمة العامة» لنسلط الضوء على الخدمات القضائية التي تقدمها، ونعطي فكرة عن تاريخ القضاء في المدينة قديماً وحديثاً ونبرز الجهود المتواصلة في العناية والرعاية بأجهزة القضاء ومؤسساته، وما الاتساق والتناغم في مبنى مجمع الدوائر الشرعية بما يتناسب مع طابع العمارة الإسلامية وشكل وتصميم الحرم النبوي الشريف إلا تأكيد لأهمية المسجد وارتباط القضاء الوثيق به لكونه داراً لتطبيق الأحكام الشرعية السليمة ومنازة حضارية في عاصمة الإسلام الأولى.



□ صورة  
توثيقية  
صدرت  
في ٤/٦/  
١٣٨٠هـ  
تتضمن  
افتتاح  
الملك  
سعود  
مبنى  
المحكمة  
الذي أمر  
ببناؤه.

□ ٢٠٢٥٣٥٠.

ويشتمل الطابق السفلي - البالغة مساحته المبنية (٢٥٠.٠٠٠) على مواقف للسيارات تسع (٧٠) سيارة وجناحين كل منهما مكون من (٤) غرف وحمامين. (٥) مستودعات كبيرة، وغرف الماكينات والكهرباء وغرفة مراقبة وخزان مياه. كما يشتمل الطابق الأرضي ذو المساحة المبنية البالغة (٢٤٧٠٠) على ثلاثة مداخل على الواجهة الشمالية ومدخل خلفي من الواجهة الجنوبية. وقاعة المدخل ١٩ × ٣٢ متراً وبها المصاعد والدرج، (٨) أجنحة للمحكمة المستعجلة كل منها يتكون من مختصر للقاضي وقاعدة محكمة وثلاث غرف للموظفين، (٦) غرف للأرشيف، (٤) غرف انتظار بالإضافة إلى دورات مياه ومغاسل، وغرفة الاستترال وغرف الكهرباء والماكينات.

كما يشتمل الدور الأول البالغة مساحته (٢٥١٠٠) على جناح الرئيس العام ويتكون من مكتب وصالونين وغرفة اجتماعات وخمسة مكاتب للموظفين وجناح نائب الرئيس ويتكون من مكتب وصالون ومكتب استقبال وأربعة مكاتب للموظفين، (٥) مكاتب استحكامات. ومكتب المستشار القضائي ومكتب الأمين ومكتب مدير الإدارة كل منها مزود بمكتب سكرتير وصاله متعددة الأغراض ١٠ × ٢٥ متراً (١٢) مكتباً للقسم الفني والمحاسبة وموظفي القلم، (٣) غرف للأرشيف و(٣) غرف للسجل، و(٤) غرف انتظار بالإضافة إلى دورات المياه والمغاسل وغرف الخدمات.

يعتبر القضاء في المحكمة العامة بالمدينة امتداداً للقضاء النبوي ويعود أقدم سجل فيها إلى عام ٩٦٣هـ وهو مكتوب باللغة العربية بخط واضح مقروء، وأنه لولا الحريق الذي شب في المدينة وعرف بحريق سويقة لوجدنا بعض السجلات التي تعود لعصر الخلفاء الراشدين، يذكر ذلك أحد القضاة نقلاً عن فضيلة الشيخ محمد الحافظ يرحمه الله القاضي بالمحكمة العامة سابقاً، فالمحكمة تحتوي سجلات وضبوطاً قديمة جداً تعتبر ثروة وثائقية وتاريخية مهمة.

وفي العهد السعودي أقيم لها مبنى حكومي افتتحه الملك سعود - رحمه الله - عام ١٣٨٠هـ واعتبر وفقاً على القضاء، وكان ملاصقاً للمسجد النبوي الشريف من الجهة الجنوبية جوار باب السلام، وقد أزيل عام ١٤٠١هـ وأدخل في توسعة الحرم وتم استئجار مبنى آخر للمحكمة يقع على شارع الستين مجاور لحي باب المجيدي شمال الحرم واستمر العمل فيه حتى عام ١٤٠٦هـ ثم انتقلت المحكمة في مبنى مستأجر أيضاً يقع على شارع أبي ذر عام ١٤٠٦هـ واستمر الحال حتى عام ١٤٠٩هـ إلى أن استقرت في مجمع الدوائر الشرعية المقام على نفقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - والذي افتتحه عام ١٤٠٩هـ ويقع بجوار الحرم النبوي من الناحية الشمالية، ويفصل بينهما سوق أوقاف الحرم وتشغل المحكمة العامة الدور الأول والثاني وجزءاً من الثالث، ويعتبر من المباني اللائقة والمناسبة مع المسجد النبوي وما حوله وذا تصاميم إسلامية فريدة وطراز فني رائع .

### مبنى مجمع الدوائر الشرعية في المدينة المنورة

يقع مجمع الدوائر الشرعية بالمدينة المنورة مقابل المسجد النبوي الشريف جنوباً، ويعد تحفة معمارية تم إنشاؤها بتصميمات رائعة أخذت في الحسبان مشابهاتها لتوسعة المسجد النبوي الشريف حيث خرجت في طابع متشابه وضمن إطار جمالي متسق.

ويقع المبنى على قطعة من الأرض تطل واجهتها الشمالية على شارع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومساحة إجمالية قدرها ٢٥٥٠٠.

ويتكون المبنى من دور سفلي ودور أرضي بالإضافة إلى ثلاثة أدوار علوية، ويبلغ إجمالي المساحة المبنية للمشروع

## • ٩٦٣هـ البداية الرسمية لحكمة المدينة المنورة

## • حريق سوقة أودى بسجلات ووثائق تعود لعصر الخلفاء الراشدين



من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - .

### أول سجل وأول وثيقة:

من خلال زيارة المجلة لتقسم السجلات تم الاطلاع على  
السجل الأول المدون فيه الوثيقة الأولى وهذا السجل يشتمل



□ صورة وثيقة رقم ١، ٢، ٣، ٤، ٥، صدرت عام ٩٦٣ هـ  
أخذت من أول سجل وجد لقضاء المدينة المنورة  
ومصادق عليها من القاضي محمد نور إبراهيم كتيبي  
في ١٥/١٢/١٣٥٩ هـ .

كما يشتمل الدور الثاني البالغة مساحته (٢٥٠٦٠) على  
(٤) أجنحة لكتابة العدل الأولى كل منها مكونة من  
مختصر لكاتب العدل وقاعة وثلاثة مكاتب للموظفين و(٤)  
أجنحة لكتابة العدل الثانية ماثلة لأجنحة كتابة العدل  
الأولى و(٤) غرف انتظار بالإضافة إلى دورات مياه ومغاسل  
وغرف الخدمات.

ويشتمل الدور الثالث البالغة مساحته (٢٥٢٨٠) على  
(٨) أجنحة قضائية كل جناح مكون من مختصر للقاضي  
و(٣) مكاتب موظفين، و(٤) مكاتب لدائرة التنفيذ، و(٦)  
غرف للأرشيف، وغرفة حجز وغرفة حراسة و(٤) غرف  
انتظار بالإضافة إلى دورات مياه ومغاسل وغرف الخدمات.

### وصف المبنى:

١ - التكسية الخارجية للمبنى من الرخام، وكذلك  
الممرات وجدرانها والأدراج.

٢ - المبنى مكيف تكييفاً مركزياً، إضافة إلى وحدات  
التكييف المنفصلة ونظام إنذار ومكافحة الحريق.

٣ - المبنى مجهز بـ(٨) مصاعد عامة، ومصعد خاص  
للرئيس، و(٦) سلالم من الدرج العريض.

وقيمة المشروع (١٣٥.٠٠٠.٠٠٠) مائة وخمسة وثلاثون  
مليون ريال وتاريخ بداية العمل ١٤٠٧/٣/٣٠هـ وتاريخ إنهاء  
العمل ١٤٠٩/٩/٣٠هـ وقد تم افتتاح المبنى برعاية كريمة



□ قرار مدون بالسجل يقضي بتعيين القاضي إبراهيم عبدالقادر بري قاضياً على المدينة عام ١٣٤٤هـ وهو أول قاض رسمي، وأسفل القرار وثيقة قضائية باسمه.

### بداية القضاء الرسمي:

وجد قرار من الأمير محمد بن عبدالعزيز الفيصل آل سعود في السجل يقضي بتعيين القاضي الشيخ إبراهيم بن عبدالقادر بري على قضاء المدينة ورئيس الكتاب محمود أحمد وذلك بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤هـ وشوهد عدد من الوثائق باسمه وختمه الشخصي ولكن يلاحظ أن الختم الرسمي للمحكمة لم يصدر إلا في سنة ١٣٤٦هـ إبان تعيين القاضي الشيخ عبدالله بن صالح الخليفي حيث إن أول وثيقة دونت باسمه بتاريخ ١٢ ربيع الآخر سنة ١٣٤٦هـ مما يجعلنا نحكم بأن بداية القضاء الرسمي سنة ١٣٤٤هـ وتبعه قضاء المواد المستجلة سنة ١٣٤٦هـ كما هو مثبت بدفتر قيد الأحكام.



□ وثيقة رقم ١, ٢, ٣ صدرت عام ١٣٤٦هـ باسم القاضي عبدالله صالح الخليفي



□ قضاء المدينة في العهد العثماني، عثر في السجل العاشر بالمحكمة عام ١٣٣٢هـ وثائق تحمل أسماء قضاة تم تعيينهم من قبل الدولة العثمانية وإليكم نموذجاً من ذلك.



□ قضاء المدينة في عهد الأشراف، عثر عام ١٣٣٢هـ على وثائق تحمل أسماء قضاة تم تعيينهم في عهد الأشراف وإليكم نموذجاً من ذلك.

على الوثائق الصادرة من محكمة المدينة الشرعية من سنة ٩٦٣هـ حتى سنة ٩٦٦هـ ويحتوي على ٤٣٤ صفحة وعلى ١٨٠٣ وثيقة، تتضمن الوثيقة الأولى إقراراً بأن في الذمة لبواب الحرم الشريف خمسين محلفاً «عملة ذلك الوقت عام ٩٦٣هـ، وهذه الوثيقة حررت في أواسط ربيع الآخر عام ٩٦٣هـ.

## أرشيف المحكمة بحر زاخر بالوثائق والسجلات القديمة



### القضاة في العهد السعودي:

أولاً: القضاة الذين انتهت ولايتهم:

حرف العين	
١ - عبدالله صالح الخليفي	١٣٤٦هـ
٢ - عبدالقادر أحمد الجزائري	١٣٥٠هـ
٣ - عمر عبدالحسن محمد كردي الكوراني	١٣٤٠هـ
٤ - عبدالحفيظ عبدالحسن الكردي الكوراني	١٣٥٠هـ
٥ - عبدالله سليمان سعود محمد ابن بليهد	١٣٤٦هـ
٦ - عبدالعزيز بن صالح آل صالح	١٣٦٤/١/٢٠هـ (توفي)
٧ - عبدالعين محمد عطية الله أبو ذراع الحازمي	١٣٧٩هـ - ١٤٠٠هـ
٨ - عبدالمجيد حسن أحمد مصطفى جبرتي	١٣٧١هـ
٩ - عطية محمد سالم	١٤٠٠هـ - ١٤١٤/٧/١هـ
١٠ - علي سليمان المهنا	١٣٨٢هـ
١١ - عبدالرحمن عبدالعزيز محمد الكلبة	١٤٠١هـ - ١٤٠٦/١٠/١٥هـ
١٢ - عبدالحسن عبدالحفيظ آل مبارك الزايري	١٤٠٠هـ
١٣ - عبدالعزيز عبدالله سليمان العيسى	١٤١٤/١/١٣هـ - ١٤٢٠/٧/٧هـ (الجزئية)
١٤ - عبدالله عبدالكريم الملاحم	
١٥ - عبدالله عبدالوهاب ابن زاحم	١٣٦٣ - ١٤١٧هـ
١٦ - عبدالله حمود فهد عبدالكريم الطريقي	
حرف الميم	
١ - محمود شويل المدني	١٣٢٧هـ
٢ - محمد علي محمد بن تركي	١٣٤٥هـ
٣ - محمد بن عبدالحسن الخيال	١٣٦٣هـ - ١٣٨١هـ
٤ - محمد نور إبراهيم كتيبي	١٣٥٥هـ
٥ - محمد الحافظ موسى حميد الدين	١٣٧٤هـ - ١٤٠٢هـ (تقاعد)
٦ - محمد سعيد صالح أحمد الحازمي	١٣٨٥هـ
٧ - محمد علي ابن سنان	١٤٠٥/٢/١٢هـ (نقل للجزئية)
٨ - محمد عبدالعزيز إبراهيم القضيبني	١٤٠١هـ - ١٤٢٦هـ
٩ - محمد سعد عكوز	

حرف الألف	
اسم القاضي	تاريخ البداية والنهاية
١ - أحمد أسعد عارف الكماخي	١٣٣٤هـ
٢ - أحمد مصطفى محمد عمر بساطي	١٣٦٠هـ
٣ - أمان الله محمد صديق جلالتي	١٤٠٠/١/١هـ - ١٤٢٠/٦/١٩هـ
٤ - أحمد محمد الخطابى الحربى	١٤١٤هـ
٥ - إبراهيم عبدالعزيز الدعجان	١٣٩٨هـ
٦ - إبراهيم عبدالقادر بري	١٣٤٤/٦/٢٤هـ معين من قبل الملك سعود
حرف الباء	
بكر بن عبدالله بن محمد أبو زيد	١٣٨٨.١٣٨٧هـ وكيل وزارة العدل سابقاً
حرف الحاء	
١ - حميد الطيب علال الإبراهيمي	١٣٤٠هـ
٢ - حمد حمدي الجابري الحربى	١٣٦٦هـ - ١٤٢٢/١١/١٥هـ (التمييز)
٣ - حمد محمد ناصر حمد أبانمي	١٤٠٨/١/٢٧هـ - ١٤٢٠/٧/٣هـ (الجزئية)
٤ - حبيب عبدالله عبدالعزيز الحبيب	١٤٠٦هـ
٤ - حمد عبدالعزيز أحمد الخضيرى	١٤٠٨/١/٩هـ - ١٤٢٤/١٢/١٦هـ (القاضي بالمحكمة العامة بالرياض حالياً)
حرف الدال	
ذياب سعد صنيتان السحيمي	١٣٩٨/١/٢٩هـ - ١٤٢٠/٧/٢هـ
حرف الزاي	
السيد زكي أحمد إسماعيل زين العابدين برزنجي	١٣٥٠هـ
حرف السين	
سليمان عبدالرحمن محمد العمري	١٣٤٥هـ
حرف الصاد	
صالح عبدالله صالح الحميدي	١٤٠٩/٦/٢١هـ - ١٤٢٤/٤/١٠هـ
صالح ابن هباد	١٤٠٩/٤/٢٤هـ - ١٤٢٢/١١/٥هـ نقل للضمان والأنكحة بجدة

## الدوائر الشرعية في منطقة المدينة المنورة

يتبع فرع وزارة العدل بالمدينة المنورة المفتوح عام ١٣٩٦هـ الإدارات التالية :

أولاً المحاكم:

اسم المحكمة	عدد القضاة	الموظفين	ملكية المبنى	تاريخ التأسيس
المحكمة العامة بالمدينة	١٦	٢١١	حكومي	١٩٦٣هـ
المحكمة الجزئية بالمدينة	٩	٨٥	حكومي	١٣٤٧هـ
محكمة ينبع	٤	٤٧	حكومي	١٣٠٥هـ
محكمة العلا	٣	٢٥	حكومي	١٣١٠هـ
محكمة بدر	١	١٢	حكومي	١٣٧٩هـ
محكمة المهدي	١	١٨	حكومي	١٣٦٨هـ
محكمة الحناكية	١	١١	مستأجر	١٣٨٩هـ
محكمة الحسو	١ (منتدب)	٤	مستأجر	١٣٩٢هـ
منحكمة خيبر	٢	١٧	مستأجر	١٣٦٥هـ
محكمة العيص	١	١١	مستأجر	١٣٩٤هـ
محكمة وادي الفرع	١	١٢	مستأجر	١٣٨٦هـ
محكمة السويرقية	١ (منتدب)	٥	مستأجر	١٣٩٥هـ
محكمة الصويدرة	١ (منتدب)	٣	مستأجر	-
محكمة أبو راحة	١	٨	مستأجر	-

ثانياً: كتابات العدل:

الجهة	كتاب العدل	الموظفين	ملكية المبنى	عدد السيارات	تاريخ الافتتاح
كتابة العدل الأولى	٨	٥٣	حكومي	١	١٣٤٦هـ
كتابة العدل الثانية	٩	٣٤	حكومي	١	١٣٩٨هـ
كتابة عدل ينبع	٢	٢٤	مستأجر	١	١٣٤٧هـ
كتابة عدل العلا	١	١٠	حكومي	١	١٣٩٧هـ
كتابة عدل المهدي	١	٣	حكومي	-	-
كتابة عدل خيبر	١	٩	مستأجر	١	-
كتابة عدل بدر	١ (منتدب)	٥	حكومي	١	-
كتابة عدل الحناكية	١	٦	مستأجر	١	-

## • أقدم وثيقة وجدت باسم القاضي محمد نور إبراهيم كتبي عام ٩٦٣هـ

## • المبني الحكومي الأول افتتحه الملك سعود عام ١٣٨٠هـ

المتخصصين، وغير ذلك كثير، وقد بلغ عدد الوارد من بداية العام حتى تاريخ ١٠/٣٠/١٤٢٦هـ (٢٢١٢) وعدد الصادر (٢٣١٦).

٤ - قسم صحائف الدعوى: وهو يتولى دراسة وإحالة القضايا الإنهائية والحقوقية والجنائية وهو من الأقسام الحديثة، ويتولى هذا القسم إحالة القضايا وتحديد الموعد الأول لكل دعوى تقدم من مواطن مباشرة، ويتولى قسم المواعيد الفرعي لدى المكاتب القضائية تحديد المواعيد اللاحقة وقد بلغ ما أحيل خلال هذا العام حتى تاريخ ١٠/٣٠/١٤٢٦هـ (١٥٢٦).

٥ - قسم محضري الخصوم: وهو من الأقسام المهمة، ومحضر الخصوم كما هو معلوم من أعوان القضاة الذي يتولى إبلاغ الخصوم فلا ترسل الدعوى للقاضي إلا بعد إبلاغ الخصوم وأخذ توافيقهم على ورقة التبليغ الأصلية، حسبما نص عليه في نظام المرافعات الشرعية، وقد بلغ ما ورد إليه في هذا العام (٥٠٧٤) خطاباً وما صدر منه (٥٧٣٣) خطاباً وعددهم (١٩) شخصاً ويتم التبليغ (٣) مرات وإذا لم يحضر أحيلت للشرطة ويصدر في اليوم ما عدله (٦٠) خطاباً للمنازل و(١٠) خطابات للدوائر الحكومية.

٦ - قسم الحجز والتنفيذ: وهو يتولى تنفيذ الأحكام القضائية المنذبة بختم الصيغة التنفيذية، وهو قسم في بدايته، وبحاجة لدعم بالموظفين المؤهلين والمحاسبين والآليات المختلفة.

٧ - قسم مركز الوثائق والمحفوظات: وهو يتولى حفظ جميع المعاملات فيه وبه وثائق قديمة.

٨ - بيت المال الذي يتولى حفظ أموال العائيم والمجاهيل والغيب عبر حساب بيت المال ويرحل بعد مضي (٥) سنوات لوزارة المالية ويتولى أيضاً حفظ أموال القصر والأوقاف والمعتمدين عبر حساب المحكمة الخاص بذلك ويقارب المليار وهو في حركة دائمة.

٩ - قسم الاستعلامات: ويتولى إعلام المراجعين عن معاملاتهم عبر الحاسب الآلي وتزويدهم بالبنماذج الخاصة بطباعتهم.

### تفعيل الأقسام الجديدة:

الأقسام الجديدة هي: قسم محضري الخصوم وقسم صحائف الدعوى وقسم المواعيد، وقسم الخبراء، وقسم الحجز والتنفيذ، وسوف تكون هذه الأقسام بإذن الله داعماً قوياً للقضاء

### اختصاص المحكمة العامة

نص نظام المرافعات الشرعية في باب الاختصاص النوعي على أن اختصاص المحكمة العامة النظر في ثلاثة أنواع من القضايا:

١ - الإنهائات المتعلقة بثبوت الملكيات «استخراج حجج الاستحكام» والدعاوى العينية المتعلقة بالعقار وإثبات الأوقاف وسماع الإقرار بها وإثبات الوفاة وحصر الإرث وبلوغ الرشد والوصاية وإقامة الوصاية على القصر حتى بلوغ الرشد وإثبات الحياة والزواج والطلاق والخلع والنسب والعصبة من إقامة الأولياء والنظر والإذن لهم وفرض النفقات وإسقاطها وتزويج من لا ولي لها وعقود النكاح.

٢ - الحقوق المتعلقة في القضايا ذات الأموال التي تزيد على أكثر من عشرين ألف ريال وقضايا الزوجيات والأموال وبيع الأوقاف وبيع أملاك القصر والحجر لسفه أو إفلاس.

٣ - الجنائيات: في الحدود التي توجب حداً وتحتاج إلى نظر ثلاثة قضاة وقضايا السرقة من حرز والزنا واللواط والمخدرات التي توجب حداً والجنائيات التي توجب قوداً.

### التشكيل القضائي والإداري

أ - التشكيل القضائي: بالمحكمة العامة ثمانية عشر مكتباً قضائياً المشغولة منها الآن ستة عشر مكتباً قضائياً موزعة في الأدوار الثلاثة الأولى.

ب - التشكيل الإداري:

١ - الشؤون الإدارية: وتختص بالتحضير على القضايا وإدارة شؤون الموظفين والمتابعة والنسخ وقسم الإحصاء والتعاميم والمستودع والوارد العام الذي بلغ عدد ما ورد خلال عام ١٤٢٦هـ إلى نهاية ١٠/٣٠/١٤٢٦هـ (٢٢٧٠٢) والصادر العام الذي بلغ (٢١٨١٣) وبلغ عدد الموظفين بالمحكمة (٢١٠) موظفين.

٢ - قسم السجلات الذي يتولى تسجيل الأحكام بمختلف أنواعها، ويحتوي السجل على كثير من السجلات القديمة، فأقدم سجل فيها يعود إلى عام ٩٦٣ هـ مكتوب باللغة العربية ويليه في الأعمار الأخرى سجلات كثيرة وقد بلغ عددها (١٢٢٧) حتى تاريخه، وبلغ عدد الصكوك المسجلة من عام ١٤٢٠هـ إلى نهاية ١٠/٣٠/١٤٢٦هـ (٢٥١١٩)، فالسجلات القديمة تعتبر ثروة تاريخية مهمة وهي بحاجة للتقييم والترميم والتجليد بصورة فنية للمحافظة عليها، ويضم عشرة مسجلين كل كاتب يسجل لقاضيين.

٣ - قسم الخبراء: ويشتمل على المهندسين والمساحين وأعضاء هيئة النظر والمترجمين ومفدري الشجاج، ويتولى تقدير العقارات والوقوف على مواقع النزاع وحجج الاستحكام والإصلاح بين



## ● الملك فهد افتتح مجمع الدوائر الشرعية عام ١٤٠٩هـ

### ● (١٤) محكمة و (٨) كتابات عدل تتبع فرع الوزارة في المدينة المنورة

### ● (١٦) مكتباً قضائياً مشغولة و (١١) قسماً تشكل هيكل المحكمة العامة

والاتصالات الإدارية أصبح عملها آلياً، فالعاملات تقيد آلياً وتنتقل لمختلف المكاتب القضائية والإدارية برقم واحد حتى تنتهي به، وجعل لكل قضية تقرير خاص يبين حالتها من حيث النظر أو الحكم وانتهائها فلا يمكن حفظها إلا بعد بيان حالتها.

#### القضاء الإلكتروني:

وهو ضبط القضايا الإنهائية من خلال الحاسب الآلي بعد استلام المعاملة في الجهاز كوارد للمكتب القضائي ثم كتابة أسماء الشهود والمزكين آلياً.

تم اختيار نوع الإنهاء عبر النماذج الموجودة في النظام والتي بلغ عددها الآن (١٢٤) نموذجاً وبعد الانتهاء من الضبط وموافقة القاضي على ما جاء فيه يعطى الأمر بحفظ ذلك في الشاشة الخاصة به ثم يقوم الموظف بإخراج الصك آلياً ويسلم لصاحبه ويؤخذ توقيع، وهذا البرنامج يعمل لدى قضاة المحكمة العامة، وقد بلغ عدد الصكوك المخرجة عبر ذلك النظام (٢٠٩٥) صكاً، ومحكمة المدينة تعتبر أول محكمة يطبق فيها النظام الشامل في جميع أنحاء

والتقاضى في سبيل إنجاز القضايا، ويأتي ذلك في إطار تفعيل نظام المرافعات الشرعية، فقد نص هذا النظام على هذه الأقسام وأوجد لها أبواباً مستقلة وآلية عمل لتشغيلها والعمل بها.

#### مركز الحاسب الآلي بمحكمة المدينة المنورة

نيابة عن معالي وزير العدل رعى فضيلة وكيل الوزارة يوم الأحد ١٤٢٤/٨/٢٣هـ حفل تدشين نظام الحاسب الآلي بالمحكمة الكبرى بالمدينة المنورة وافتتاح الأقسام الجديدة بها في إطار تفعيل نظام المرافعات الشرعية، وهذا المشروع يهدف إلى ربط المكاتب القضائية ببرنامج الاتصالات الإدارية وبرامج الحالات، وهذا النظام سيدعم العمل آلياً في أقسام المحكمة ويؤدي إلى إحالة القضايا الحقوقية والإنهائية والجنائية إلى القضاة بالتساوي وخصوصاً أنه تم إضافة تفاصيل أنواع هذه القضايا بالحاسب للجمهور، وتشغيل هذا النظام سيقدم للجمهور خدمة جديدة يهدف إلى التسهيل عليهم من خلال إحالة المعاملة الواردة إلى المحكمة آلياً بحيث يجدها صاحبها في مكتب القاضي مباشرة ويتولى المهام الآتية:

١- الإشراف العام على النظام الشامل المعمول به في المحكمة ومتابعة البرنامج عن كُتب وفي حالة وجود أي مشكلة في النظام يتم معالجتها عن طريق المركز بالمحكمة أو عن طريق الإدارة العامة للحاسب الآلي بالوزارة.

٢- تطوير العمل الحاسوبي للمحكمة بما يستجد من برامج لتزويد من كفاءة العمل.

٣- إدارة أعمال الشبكة من خلال متابعة المستخدمين وتوزيع المهام والصلاحيات على الشبكة.

٤- يوجد قسم بمركز الحاسب الآلي بالمحكمة خاص بالدعم الفني ويقوم بصيانة الأجهزة والطابعات من خلال تنزيل البرامج وتعريفها على الشبكة.

٥- تجديد وصيانة الشبكة بالمحكمة ومتابعة ترتيب نقاط الشبكة.

٦- يتم أخذ نسخ احتياطية لجميع أعمال المحكمة في نهاية الدوام وذلك بشكل يومي، وتوضع جميع أشرطة النسخ الاحتياطي في خزانة ضد الحريق وأيضاً يتم عمل نسختين شهرية الأولى ترسل إلى الإدارة العامة للحاسب الآلي بالوزارة والأخرى تسلم لمكتب الرئيس، وذلك للرجوع إليها عند الحاجة أو في حالة وقوع خلل في السيرفرات الموجودة بالمركز وذلك حفاظاً على بيانات المراجعين.

#### المحكمة الإلكترونية

قامت الوزارة بإعداد البرنامج الخاص بالأعمال الإدارية والقضائية عبر ما يسمى بالنظام الشامل المطور، فالإحالات



## ● ٣٧ ألف قضية منظورة و٩٧٥ حالة طلاق و١٠٣٤ عقد زواج

### ● محكمة المدينة العامة أول محكمة يطبق فيها النظام الشامل عبر الحاسب الآلي

عبر شاشة خاصة بذلك حيث جرى الاستغناء عن التصوير فيتم وضع التعميم على المساح الضوئي ثم إرساله عبر الحاسب لجميع المكاتب ثم يسلم لديهم، ومن أراد سحب نسخة منه فله ذلك.

#### لندوة رؤساء المحاكم الرابعة:

استضافت المحكمة العامة بالمدينة المنورة خلال المدة التي من ٢٣ إلى ٢٤ من شعبان عام ١٤٢٤هـ الدورة الرابعة لندوة رؤساء المحاكم الرابعة بالمملكة تحت شرف معالي وزير العدل وبحضور فضيلة وكيل الوزارة، وتهدف إلى تبادل الرأي والمشورة في عدد من الأمور التي تتعلق بسير الأحكام والإجراءات في كافة المحاكم بقصد الوصول إلى رؤية مشتركة تخدم العمل القضائي ورفع الأداء وتيسير الإجراءات في المحاكم.

#### ٩٧٥ حالة طلاق مقابل ١٠٣٤ عقد زواج

كشف تقرير إحصائي للعام ١٤٢٥هـ صادر عن رئاسة محاكم منطقة المدينة المنورة عن ارتفاع نسبة الطلاق في المنطقة بشكل كبير ووصوله إلى مؤشرات خطيرة، فقد بلغت عقود الزواج عن طريق المحكمة ١٠٣٤ حالة، وبلغت حالات الطلاق ٩٧٥ حالة، وبلغت الأعمال المنظورة بالمحكمة العامة سبعمائة وثلاثين ألفاً وثمانمائة واثنين وأربعين قضية في مختلف أنواع القضايا الحقوقية والجنائية وحجج الاستحكام منها ١٠٤٢٣ قضايا واردة ٤٢٩٢٧ قضايا مدورة، فيما بلغت القضايا الحقوقية ١٧٢٧٢ والجنائية ٤٤٠ وفي تفاصيل القضايا الجنائية بلغ عدد الحوادث المرورية التي تسبب بها سعوديون ٥٦ قضية مقابل ١٧ لغير السعوديين، وفي قضايا الضرب سجلت حالتان للسعوديين، كما نظرت المحكمة في حالة سكر واحدة وحالتين للمخدرات لسعوديين ومثلهما لغير السعوديين، كما سجل (٩) حالات سرقة قام بها سعوديون مقابل (٥) حالات قام بها غير سعوديين، فيما قام السعوديون وغير السعوديين بخمس حالات قتل لكل منهم، وأنهت المحكمة في قضايا فعل الفاحشة لـ (٥) حالات لسعوديين و(٥) حالات لغير السعوديين كما نظرت المحكمة في (١٨) قضية جنائية أخرى دون أن تحدد نوع هذه القضية.



المملكة والذي يؤخذ له نسخ احتياطية يومية وأسبوعية وشهرية ويحتفظ بنسخ منها لدى المحكمة والأخرى لدى الوزارة، هذا وقد بلغ عدد الأجهزة المستخدمة (١٢٧) وعدد الطابعات (٩٨) وقد تم تدريب أكثر من (١٣٥) موظفاً على الحاسب الآلي، ويوجد الآن بالمحكمة مقر للتدريب تحت التأسيس سيقوم بمشيئة الله على تدريب الموظفين داخل المحكمة دون الحاجة إلى الانتقال إلى خارجها.

#### نظام التعميم الآلي:

أيضاً من مميزات النظام الشامل نظام التعميم الآلي وهو إرسال التعميم عبر الحاسب لجميع المكاتب القضائية والإدارية

#### القضاة الذين لا يزالون على رأس العمل بالمحكمة العامة بالمدينة المنورة

اسم القاضي	تاريخ تعيينه بالمدينة
فضيلة رئيس محاكم منطقة المدينة المنورة	١٤١٨/٩/١٢هـ
د. صالح بن عبدالرحمن المحميد	
فضيلة الشيخ فهد بن إبراهيم المحميد	١٤٠٩/٦/٢١هـ
فضيلة الشيخ علي بن عبدالعزيز السديس	١٤١٥/٤/١٦هـ
فضيلة الشيخ حسين بن عبدالعزيز آل الشيخ	١٤١٨/١١/٩هـ
فضيلة الشيخ عبدالمحسن بن محمد القاسم	١٤١٩/٣/٢٤هـ
فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان الخلف	١٤٢٠/٤/٥هـ
فضيلة الشيخ راشد بن محمد الرشود	١٤٢٠/٧/١٦هـ
فضيلة الشيخ صلاح بن محمد البدير	١٤٢٠/٧/٢١هـ
فضيلة الشيخ تركي بن فهد الفهد	١٤٢٠/٦/٢٩هـ
فضيلة الشيخ صالح بن عبداللطيف السمحان	١٤٢٣/٧/٢٨هـ
فضيلة الشيخ أحمد بن سعد الزهراني	١٤٢٣/٨/١هـ
فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز الجطيلي	١٤٢٥/٣/٢٦هـ
فضيلة الشيخ صالح بن محسن العريني	١٤٢٥/٥/١هـ
فضيلة الشيخ سليمان بن يوسف اللويش	١٤٢٥/٦/٤هـ
فضيلة الشيخ خالد بن مطلق المطلق	١٤٢٦/٥/٢٠هـ
فضيلة الشيخ إبراهيم بن ناصر السحيباني	١٤٢٥/١/١٠هـ
فضيلة الشيخ محمد بن عبدالعزيز القضيبي	١٤٠٢/٩/١هـ

### بيان بأعمال المحكمة العامة بالمدينة المنورة عام ١٤٢٢ هـ

المجموع	أخرى	استحكام	جنائية	حقوقية	النوع	القاضي
٢٠٠٤٧	١٦٨٨	٣٣٧٥	٤١٧	١٤٥٦٧	المجموع	القضايا المدورة
٧٧٣١	٨٩٧	١٣٩٥	١٤٢	٥٢٩٧	لم تنتظر	
١٢٣١٦	٧٩١	١٩٨٠	٢٧٤	٩٢٧٠	منظورة	
٢٠١٨٨	٩٢٣٧	٧٩٨	٤١٥	٩٧٣٨	المجموع	
٨٦٥	٦١	٧٩	٠	٧٢٥	مشطوبة	
٣١٩٧	٦٠٨	١٦٢	٣٦	٢٣٩١	معادة	
٢٥٩	٤	٠	١	٢٥٤	بدل فاقد	
١٢٧٩	٢٥٨	٣٤	٨٠	٩٠٧	أخرى	القضايا المنتهية
٩٤٤	٢٩٣	٣٩	٨	٦٠٤	تهميش	
٢١٩١	١٠٨	١١	١٧	٢٠٥٥	تصديقات	
٥١٥٥	٥١٥٥	٠	٠	٠	نماذج	
٦٢٩٨	٢٧٥٠	٤٧٣	٢٧٣	٢٨٠٢	صكوك وقرارات	
٤٠٢٣٥	١٠٩٢٥	٤١٧٣	٨٣٢	٢٤٣٠٥	المجموع	إجمالي القضايا لدى القاضي
٢٠٠٥٦	٩١٧٤	٧٧٥	٤٢٥	٩٦٨٢	واردة	
٢٠١٨١	١٧٥١	٣٣٩٨	٤٠٧	١٤٦٢٥	مدورة	

### بيان بأعمال المحكمة العامة بالمدينة المنورة لعام ١٤٢٣ هـ

مجموع الوارد	للجوع	أخرى	استحكام	جنائية	حقوقية	النوع	
٣١٣٦٧	٢٠١٨١	١٧٥١	٣٣٩٨	٤٠٧	١٤٦٢٥	مدورة	إجمالي القضايا لدى المحكمة
مجموع الصادر	١٩٨١٩	٩١٧٤	٧٧٥	٤٢٥	٩٦٨٢	واردة	
١٨٢٢٥	٤٠٢٣٧	١٠٩٢٥	٤١٧٣	٨٣٢	٢٤٣٠٧	المجموع	
١٨٢٢٥	٦٢٨٩	٢٧٥٠	٤٦٤	٢٧٣	٢٨٠٢	صكوك وقرارات	القضايا المنتهية خلال العام
زواج بالمحكمة	٥١٥٥	٥١٥٥	٠	٠	٠	نماذج	
٩٨٨	٢١٩١	١٠٨	١١	١٧	٢٠٥٥	تصديقات	
زواج عن طريق المأذونين ٣٣٨٧	٩٤٤	٢٩٣	٣٩	٨	٦٠٤	تهميش	
عدد المأذونين	١٢٦٦	٢٥٨	٣٤	٨٠	٩٠٧	أخرى	
١١٤	٢٥٩	٤	٠	١	٢٥٤	بدل فاقد	
عدد صكوك الطلاق	٣١٩٧	٦٠٨	١٦٢	٣٦	٢٣٩١	معادة	
٨١٣	٨٦٥	٦١	٧٩	٠	٧٢٥	مشطوبة	
مجموع الجلسات	٢٠١٨٨	٩٢٣٧	٧٨٩	٤١٥	٩٧٣٨	المجموع	القضايا المدورة
١٨٦٠٧	١٢٣١٦	٧٩١	١٩٨٠	٢٧٥	٩٢٧٠	منظورة	
	٨٧٣١	٨٩٧	٢٣٩٥	١٤٢	٥٢٩٧	لم تنتظر	
	٢٠٠٤٧	١٦٨٨	٤٣٧٥	٤١٧	١٤٥٦٧	المجموع	

## بيان بالأعمال المنظورة خلال عام ١٤٢٤هـ في المحكمة العامة بالمدينة المنورة

النوع	الأعمال الواردة	الأعمال المنتهية	الصكوك
حقوقية	١٠١٣٩	٦٦٨٣	٣٤١٩
جنائية	٢٩٩	٢٤٧	٢١٠
حجج استحكام	١٠٣٤	٤٩٢	٤٦٦
إنهاءات	٥٨٥٣	٤٥٠٧	٣٠٧٩
إنهاءات أخرى	٥٧٥٧	٥٤٥١	٤٥٥٩
المجموع	٢٣٠٨٢	١٧٣٨٠	١١٧٣٣
الوارد العام	٢٢٣٨٨	زواج عن طريق المحكمة ٨٢٩	
الصادر العام	٢٠٨٠٤	زواج عن طريق المأذونين ٢٣١٤	
الطلاق	٨١٥		

## القضايا الجنائية الصادر فيها صك أو قرار فقط خلال عام ١٤٢٥هـ

الجنسية	حوادث المرور	ضرب	سب وقذف	سكر	مخدرات	سرقة	قتل	فاحشة	أخرى	المجموع
سعودي	٥٦	٢	٠	١	٢	٩	٥	١٥	١٧	١٠٧
غير سعودي	١٧	٠	٠	٠	٢	٥	٥	٤	١	٣٤
المجموع	٧٣	٢	٠	١	٤	١٤	١٠	١٩	١٨	١٤١
مجموع الجلسات	٢٥٧٨	مجموع الوارد	٢٨٧٣١	-	مجموع الزواج	١٠٣٤				
تصديقات غير مسجلة	٢٥٨١	مجموع الصادر	٢٦٩٧٩	-	مجموع الطلاق	٩٧٥				

## الأعمال المنظورة بالمحكمة العامة بالمدينة المنورة عام ١٤٢٥هـ

النوع	إجمالي القضايا			القضايا المنتهية				
	مدورة	واردة	المجموع	صكوك وقرارات	نماذج	تصديقات	تهميش	أخرى
حقوقية	١٧٧٢٧	٨٠٢٠	٢٥٧٤٧	٣٥٧٥	٠	٨٥	٧٦٥	٩٦٦
جنائية	٤٤٠	٢٠٥	٦٤٥	١٤١	٠	١٠	٠	٢٠
استحكام	٨٨٩٢	٩٤٤	٩٨٣٦	٣٧١	٠	٤	١٠	١٥
أخرى	٣٧٠	١٢٤٤	١٦١٤	٣٠٢	٥١٤	٣١	١٤٢	١٤٣
المجموع	٢٧٤٢٩	١٠٤١٣	٣٧٨٤٢	٤٣٨٩	٥١٤	١٣٠	٩١٧	١١٤٤

## استطلاع وآراء

وفي جولة داخل أروقة مجمع الدوائر الشرعية بالمدينة المنورة استطلعنا آراء عدد من المراجعين والمسؤولين، حيث التقينا بـ(لافي بن عايش السناني الجهني) الذي ذكر أن ازدياد المراجعين يتطلب معه زيادة عدد القضاة وكتاب العدل والموظفين، كما أضاف (محمد النعمة بن عبده كنا) أن المراجع لهذا المجمع يعاني أشد المعاناة من انعدام المواقف حول المحكمة مما يضطر البعض إلى الوقوف الخاطئ أمام البوابة ليبدأ بسحب السيارة من قبل رجال المرور، والبعض الآخر يدور عدة مرات ليقف بعيداً فتحصل معاناة كبار السن والنساء والمعاقين.

كما أبدى (طلال بخاري) تدمره من أن الموظف يدفع رسوماً مقابل إيقاف سيارته حيث يعاني من قلة المواقف. وذكر (محمد الجابري) أن إضافة دورين على مبنى المجمع الحكومي يسهم في استيعاب المقر للدوائر الشرعية، حيث يوجد مبلغ مرصود لدى وزارة المالية عبارة عن تعويض بقيمة المقر السابق الذي تم هدمه لتوسعة المسجد النبوي، كما يوجد مواقف للأسواق التجارية توجر بسعر رمزي، مما يتطلب إمكانية التنسيق مع المستثمر لتلك المواقف وذلك باستئجار مربع كامل وقت الدوام الرسمي لمعالجة معاناة المراجعين وحتى الموظفين، نظراً لأنها لا تبعد عن المجمع سوى خطوات.

كما أشار (محمد الأحمدى) إلى ضرورة إيجاد برنامج حاسب آلي خاص ببيوت المال لتتولى إعادة والإشراف عليه وكيفية تنفيذ إدارة بيوت المال بالوزارة. و ذكر مدير الفرع (علي حياء الصاعدي) أن الحاجة

## • وصول التعاميم لمكاتب القضاة عبر الحاسب الآلي

## • مواقف السيارات أهم المعوقات لموظفي ومراجعي المجمع

تستدعي إنشاء مبان حكومية للدوائر الشرعية في محافظة ينبع ومحافظة خيبر ومحافظة الحناكية وتوسعة وترميم مباني المحاكم في محافظة العلا ومحافظة بدر كما أنه بعد استقلال الفرع وكتابتي العدل عن المجمع يجعل من الضرورة بمكان إنشاء مقرات حكومية لها.

وأبدى مساعد مدير فرع الوزارة بالمدينة المنورة (عبدالعزیز فارج التميمي) رأيه حول ضرورة استئجار مقر ليكون مواقف لسيارات الوزارة «كراج» وإنشاء ورشة به لصيانة السيارات الحكومية، حيث يوجد لدى إدارة الحركة خمسون سيارة مما يستدعي الأمر متابعتها.

كما طالب (محمد عرفة) بضرورة إيجاد أرشيف إلكتروني ليسهل إخراج معاملات المواطنين بدلاً من الانتظار الطويل عندما يستدعي الأمر البحث عنها في الأرشيف.

وأبدى مدير الشؤون الإدارية بالمحكمة الجزئية (يوسف عبدالله العجلان) الحاجة إلى إيجاد محكمة للأحوال الشخصية «الضمان والأنكحة» حيث يوجد أعداد كبيرة

القضايا المدورة			المجموع	المشطوبة	القضايا المعادة	بدل تالف	١٠
المجموع	لم تنظر	منظورة					
١٧٠٥٣	٤٢٥٤	١٢٧٩٩	٨٦٩٤	١٤٧٩	١٨١٤	١٠	
٤٤٧	٨٨	٣٥٩	١٩٨	٥	٢٢	٠	
٩١٧٨	٤٠٨٢	٥٠٩٦	٦٥٨	٣٠	٢٢٨	٠	
٣٧٨	٢٦٩	١٠٩	١٢٣٦	١٣	٥٨	٣٣	
٢٧٠٥٦	٨٦٩٣	١٨٣٦٣	١٠٧٨٦	١٥٢٧	٢١٢٢	٤٣	

## التناسق بين مبنى المحكمة والحرم النبوي يؤكد الارتباط الوثيق بين المسجد والقضاء



خاصة بعد التوسع.

كما طالب (محمد فايز المسدق) بضرورة الإسراع بترميم وتجليد ومعالجة السجلات والوثائق القديمة لأنها وثائق تاريخية مهمة، كما أن أماكن حفظ السجلات «الخزانات» غير ملائمة مما يتطلب استبدالها وإيجاد خزانات كبيرة تستوعب الكم الهائل والكبير.

كما أبدى فضيلة رئيس كتابة العدل الأولى الشيخ (فايز الزاحم) وجهة نظره بضرورة بقاء الإدارات الشرعية في المجمع وذلك ببناء دورين على المجمع للارتباط الوثيق والمهم بينهما خاصة وأن كتابة العدل الأولى ترتبط بالمحكمة فيما يتعلق بالحجز التحفظي على الصكوك والاستفسار عن السجل وحصر الإرث في قسمة التركات، كما ذكر أن الحاجة تستدعي وجود موظفين مأموري عهد لتنظيم أعمال الأرشيف، حيث يعتبر من أهم الأقسام، إضافة إلى ضرورة توفير آلات تصوير إستنسل لكثرة الاحتياج لها من خلال الإفراغات اليومية.

كما ذكر فضيلة رئيس كتابة العدل الثانية الشيخ خالد عبدالرحمن الحصين أن الحاجة تستدعي قطع الغرف الكبيرة بحاجز ليكون معاونو القاضي في مكان واحد قريبين منه ولكي تستوعب المجمع كافة الإدارات والأقسام. كما ذكر (رفيع التميمي) أن بيت المال بحاجة إلى دعمه بالموظفين والمحاسبين المختصين وإيجاد سيارة له حيث إن سيارته موديلها ١٩٨٣م وكذلك ضيق المكان الذي جعله لا يستوعب الأعمال المنوطة به.

كما أبدى مدير إدارة المحكمة العامة (سعد حياء الصاعدي) أنه يوجد أرض مجاورة من الناحية الشمالية تابعة لأمانة المدينة، فحبذا جعلها مواقف للعاملين بالمجمع لتحل أهم المواقف التي يعاني منها منسوبو المجمع ويمكن طرحها كمشروع متعدد الأدوار لاستيعاب أكثر عدد ممكن من السيارات، وبذلك نقضي على أهم المشكلات التي واجهتنا منذ قيام المجمع.

بالمدينة في قضايا الأسرة، كما أن الأمر يتطلب صيانة أجهزة الحاسب الآلي وتأمين قطع الغيار وزيادة عددها

## • القضاء الإلكتروني أحد سمات أعمال المحكمة العامة

## • وزير العدل دشّن نظام الحاسب الآلي واقترح الأقسام الجديدة عام ١٤٢٤هـ



□ لوحة إرشادية معلقة على أروقة المحكمة.